
المحتوى

1. الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للهجرة
2. القيم والمبادئ المؤسسة للاستراتيجية الوطنية للهجرة
3. بيئة مناسبة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة
4. أهداف الإستراتيجية الوطنية للهجرة
5. تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة

1. الإطار العام للاستراتيجية الوطنية للهجرة

ما انفكت ظاهرة الهجرة تحظى باهتمام متزايد على مستوى الحوارات والنقاشات الدولية لما لها من تأثير على التنمية الشاملة للدول.

وتبعاً لذلك أصبح يُنظر إلى الهجرة كمكون هام من مكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل المساهمات المتنوعة للمهاجرين على مختلف المستويات، الدولية، الوطنية والمحلية.

وإدراكاً منها لهذه التحديات، أطلقت تونس منذ سنة 2012 سلسلة من الحوارات حول مسألة الهجرة، توجت بصياغة نسخة أولى للاستراتيجية الوطنية للهجرة، تمت بعد ذلك مراجعتها في مناسبة أولى سنة 2015، تزامناً مع إعداد المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2016-2020)، وبتعاون وثيق مع الشركاء الوطنيين وممثلي المجتمع المدني في تونس وفي الخارج والشركاء الدوليين.

وفي إطار الحرص على الأخذ بعين الاعتبار التحديات والفرص الجديدة، تمت مراجعة الاستراتيجية الوطنية للهجرة مرة ثانية سنة 2017 من خلال الاعتماد على مقاربة تشاركية موسعة. وهكذا تم في شهر جويلية 2017 تنظيم استشارة لمختلف الشركاء الوطنيين والدوليين، بما في ذلك مكونات المجتمع المدني داخل تونس وخارجها وذوو الخبرة من الجالية التونسية المقيمة بالخارج.

وبالإضافة إلى ذلك، تأخذ الصيغة الحالية للاستراتيجية الوطنية للهجرة بعين الاعتبار الأولويات التي تم تحديدها في المخطط الخماسي، ولاسيما تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة في عملية التنمية.

كما تهدف إلى أن تكون إطاراً مرجعياً لإرساء حوكمة رشيدة لظاهرة الهجرة ولمختلف فئات المهاجرين (التونسيون المقيمون بالخارج، المهاجرون، طالبو اللجوء واللاجئون).

وتولي الإستراتيجية الوطنية للهجرة اهتماما خاصا للتونسيين المقيمين بالخارج وذلك من خلال ضمان الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وإشراكهم بشكل فعال في التحولات السياسية والاقتصادية للبلاد، استنادا إلى مبادئ حقوق الإنسان التي نصّ عليها دستور الجمهورية الثانية، والاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالهجرة التي صادقت عليها تونس. وبالفعل، تأخذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة بعين الاعتبار أهمية التّقل المتزايد للجالية المقيمة بالخارج (والتي تمثّل أكثر من 10% من مجموع السكان، مع معدل نمو يتزايد بوتيرة أسرع بحوالي أربع مرات من مجموع السكان على المستوى الوطني)؛ كما تلتّي تطلعاتها وانتظارها الفردية والجماعية التي تختلف حسب مسارات الهجرة الخاصة بها.

إنّ الجالية التونسية مدعّوة بشكل خاص إلى المساهمة في بناء تونس ما بعد الثورة من خلال دعم المبادرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية الجديدة.

وتجدر الإشارة إلى إن تونس أصبحت منذ سنوات مقصدا للمهاجرين، وبلد لجوء لطالبي اللجوء الفارين من النزاعات والحروب. ورغم حداثة الحق في اللجوء في تونس وعدم وجود إطار قانوني منظم له إلا أنّ مقتضيات الفصل 26 من دستور الجمهورية الثانية قد ضمنته بشكل ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها تونس عملا بمبدأ احترام حقوق الإنسان (التمسك بالقيم الإنسانية وبالمبادئ الكونية العليا لحقوق الإنسان: الفقرة 3 من توطئة دستور 2014).

وترمي الاستراتيجية الوطنية للهجرة للاستفادة أكثر ما يمكن من الإمكانيات التي تتيحها الهجرة من خلال ربطها بالتنمية والتشجيع على الهجرة المنظمة التي تضمن حقوق المهاجر وتحميها (التونسيون المقيمون بالخارج كما المهاجرون الوافدون) وتأخذ بعين الاعتبار المسائل المتعلقة بالتنوع الاجتماعي، والمساواة والتنوّع.

2. القيم والمبادئ المؤسّسة للاستراتيجية الوطنية للهجرة

تنبثق الاستراتيجية الوطنية للهجرة من إرادة سياديّة ومستقلّة للجمهورية التونسية في إيلاء الاهتمام للقضايا المرتبطة بالهجرة. وهي تعكس مقاربة شاملة ومتعددة الأبعاد تركز على احترام الحقوق الأساسية للأفراد من أجل تحقيق التنمية والديمقراطية والسلام الاجتماعي. وتستند كذلك على القيم التأسيسيّة التالية:

◀ الحوكمة الرشيدة في مجال الهجرة على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي في إطار مقاربة تشاركية، شاملة ومتعددة القطاعات معزّزة باعتماد العقد الاجتماعي بين جميع الأطراف المتدخلة؛

◀ لكل فرد الحق في الهجرة، وفي عدم الهجرة والعودة إلى البلاد.

◀ احترام حقوق وكرامة المهاجرين وأفراد عائلاتهم، دون تمييز على مستوى الجنس أو السنّ أو الأصل أو المركز، مع التركيز على مسألة النوع الاجتماعي.

◀ تعزيز دور ومساهمة التونسيين المقيمين بالخارج في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تونس، وذلك من خلال اعتماد سياسات وآليات تشجّع على تحويل خبراتهم ومهاراتهم المكتسبة في الخارج والاعتراف بها في جميع قطاعات الأنشطة.

◀ التنسيق والتعاون بين الأطراف المتدخلة في مسألة الهجرة بما يتماشى مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية التونسية.

◀ تركيز حوار دائم، شامل وتشاركيّ مع جميع مكوّنات المجتمع المدني في تونس وجمعيات المهاجرين التونسيين في الخارج.

◀ مكافحة الاتجار بالبشر إضافة إلى جميع أشكال الاستغلال الأخرى

◀ رفض جميع أشكال العنصريّة وكرهية الأجانب والقرارات التعسفيّة أو العقوبات الإداريّة التمييزيّة.

◀ إدراج مسألة الهجرة باعتبارها موضوعا مشتركا بين القطاعات في جميع السياسات الوطنيّة.

3. بيئة مناسبة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة

- ◇ رؤية إستراتيجية مدعومة بمعطيات إحصائية دقيقة ومعقدة تعتمد على مسوحات ودراسات علمية تهدف إلى توجيه السياسات ذات الصلة بالهجرة؛
- ◇ عقد اجتماعي شامل وتشاركي بين مختلف الشركاء؛
- ◇ مقارنة متعدّدة القطاعات تربط بين سياسات الهجرة والسياسات الوطنية الأخرى (بما في ذلك تلك المتعلقة بالتشغيل والتكوين المهني، والصحة، والبيئة، والاستثمار، والمسائل الاجتماعية...)
- ◇ رأس مال بشري يتمّ تعهده بالتوعية والتّكوين في المسائل ذات الصلة بالهجرة؛
- ◇ ثقافة المتابعة والتقييم الدائم والشامل.

4. أهداف الاستراتيجية الوطنية للهجرة

1.4 تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة

يرمي هذا الهدف إلى إرساء تناسق مستمرة في حسن التصرف في الهجرة بين مختلف الوزارات، والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في تونس وفي الخارج وغيرها من الهياكل الدولية المكلفة بالتعامل مع المسائل ذات الصلة. ويستند تركيز حوكمة متماسكة في مجال الهجرة إلى إطار مؤسسي وتنظيمي فعال مدعوم بلجنة وزارية مشتركة وفرق عمل متعددة الاختصاصات مكلفة بتنفيذ الإستراتيجية.

ويرتكز تعزيز الحوكمة في مجال التصرف في ظاهرة الهجرة على ما يلي:

- التعزيز المؤسسي من أجل حوكمة أفضل؛
- تطوير المعارف المتصلة بالهجرة؛
- النهوض بالتخطيط الاستراتيجي؛
- تعزيز قدرات المؤسسات والموارد البشرية.

2.4 حماية حقوق ومصالح المهاجرين التونسيين وتعزيز العلاقات بينهم وبين تونس

إنّ الغاية من هذا الهدف الاستراتيجي هي ضمان حماية أفضل لحقوق المهاجرين التونسيين ومصالحهم وتوفير الخدمات الضرورية لفائدتهم ولفائدة عائلاتهم بالاعتماد على المؤسسات الوطنية ومساهمة المجتمع المدني في تونس والخارج (توفير المعلومات؛ تدريس اللغة العربية؛ التعريف بالثقافة الوطنية؛ تيسير الخدمات الإدارية المطلوبة...)

ولتعزيز العلاقات بين التونسيين المقيمين بالخارج من ناحية وبينهم وبين تونس من ناحية ثانية، تعمل الإستراتيجية على تعزيز الروابط الثقافية والرّوحيّة للأجيال الجديدة للهجرة، وتحسين فرص الحصول على مختلف الخدمات لفائدتهم ولفائدة عائلاتهم.

ويتمحور هذا الهدف حول العناصر التالية:

- حماية حقوقهم بموجب الاتفاقات الدبلوماسية؛
- تحسين الخدمات المقدّمة؛
- تعزيز صورة تونس؛
- توثيق الصلة بين التونسيين من الأجيال الجديدة للهجرة وبين تونس.

3.4 تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني

والجهوي والمحلي

تقرّ الاستراتيجية الوطنية للهجرة بالارتباط الوثيق بين المسائل المتّصلة بالهجرة والتنمية لما يتميز به المهاجرون من مرونة في التكيف تجعلهم فاعلين أساسيين في المجهود التنموي على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، سواء كان ذلك في بلدان الإقامة أو في تونس. وللاستفادة من الهجرة بشكل أفضل وتشجيع التنمية على كافة المستويات، فإنّ السلطات التونسية تسعى إلى تعزيز نشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار وتبادل الخبرات والمهارات....

كما يمكن تشجيع مبادرات التعاون اللامركزيّ بين السلطات المحلية التونسية ونظيراتها الأجنبية أين يقيم المهاجرون التونسيون وذلك لتعزيز جهود التنمية المحلية والجهوية.

تقوم عملية مساهمة المهاجرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس على ما يلي:

- الارتقاء بمشاركة المهاجرين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تونس؛
- دعم دور الجماعات المحلية في تعبئة وتشجيع مساهمة المهاجرين في التنمية الجهوية والمحلية؛
- النهوض بالتعاون اللامركزي بين السلطات المحلية التونسية والأجنبية.

4.4 التشجيع على الهجرة المنظمة للتونسيين ومنع الهجرة غير المنظمة

يرمي هذا الهدف بالخصوص إلى توفير المعلومات ذات الصلة بسوق الشغل الدولي وذلك من أجل ضمان إدماج أفضل للمرشحين المحتملين للهجرة في سوق الشغل في بلد الإقامة. وسيتمّ دعم عملية استكشاف فرص العمل في الخارج بتنشيط وسطاء التشغيل في القطاعين العام والخاص سواء كان ذلك في تونس أو في البلدان المستضيفة. ولا يجب أن يؤثر هذا التوجّه على توازن سوق الشغل في تونس على مستوى عدد وكفاءة المهارات اللازمة لتنمية البلاد. وبالإضافة إلى ذلك، سيتمّ بذل مجهودات أخرى لمقاومة شبكات الاتجار بالبشر وذلك بفضل التعاون بين القطاعات والتنسيق الإقليمي مع بقية دول الجوار.

ويستند تشجيع الهجرة المنظمة للتونسيين ومنع الهجرة غير المنظمة على:

- استكشاف الأسواق بالنسبة إلى اليد العاملة التونسية؛
- حماية حقوق العمال التونسيين المهاجرين في إطار الاتفاقيات الدبلوماسية؛
- التوعية والاتصال حول مخاطر الهجرة غير المنظمة.

5.4 حماية حقوق المهاجرين، بما في ذلك العمال وطالبو اللجوء واللاجئون في تونس

تعترف تونس بحقوق المهاجرين وتضمنها، بغض النظر عن مركزهم ووضعهم وسيتمّ إيلاء اهتمام خاص بحماية الفئات الهشة من المهاجرين خاصة من خلال مقارنة تضمن مراعاة قضايا النوع الاجتماعي، وتتصدى إلى أنواع التشغيل الهش المخالف للصيغ القانونية.

وتماشيا مع روح الفصل 26 من الدستور الذي يعترف بالحق في اللجوء السياسي، سيتمّ بذل الجهود من أجل وضع دعامة تشريعية تكترس حقوق طالبي اللجوء واللاجئين.

وسيعمل هذا الهدف على:

- تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بالهجرة وحماية حقوق المهاجرين؛
- تحليل خصائص المهاجرين وطالبي اللجوء؛
- مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

5. مراحل تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة

يرتكز تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للهجرة على الخطوات التالية:

- 1.5 - تقديم الوثيقة التي تمّت مراجعتها (جويلية 2017)
- 2.5 - المصادقة على وثيقة الاستراتيجية الوطنية للهجرة من طرف الحكومة؛
- 3.5 - وضع سياسة اتصالية حول الإستراتيجية الوطنية للهجرة
- 4.5 - إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للهجرة
- 5.5 - تكوين فرق عمل حسب محاور الإستراتيجية؛
- 6.5 - وضع خطة عمل في إطار مقارنة تشاركية و متكاملة؛
- 7.5 - تنفيذ خطة العمل المعتمدة